توحيد الطاعة يحكم العقل بوجوب الطاعة ﷲ حكماً قطعياً، على أيّ مبنىً وأيّ نظرية في حكم العقل. وإذا تمّ هذا الأساس، فإنّنا نعلم أنّ اﷲ تعالى يحكم بأنّ الطاعة ﷲ وحده، والحكم ﷲ تعالى وحده في حياة الإنسان، وليس من طاعة مشروعة لأحد على الآخرين، إلاّ إذا كان بأمر اﷲ، يقول تعالى: (أَفَغَيْرَ دِينِ اللّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ)[356]. (إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ)[357]. (اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء)[358]. وهذه الآية الكريمة حاصرة للحاكميّة والسيادة في اﷲ تعالى، وليست فقط مثبتة حتّى يقول قائل بعدم التنافي بين وجوب طاعة اﷲ تعالى وطاعة الآخرين. فلا طاعة ولا ولاية لأحد على الآخرين إلاّ إذا كان في امتداد ولاية اﷲ وطاعته، وكلّ ولاية مشروعة، وكلّ طاعة مشروعة في هذا الدين، لابدّ أن يقع في امتداد ولاية اﷲ وطاعته، حتّى ولاية الإنسان على نفسه فإنّها تابعة لولاية اﷲ، فلا يجوز للإنسان أن يتصرّف في شؤون نفسه بما لا يأذن اﷲ تعالى. و «الولاية» و «الطاعة» في الإسلام داخلتان في مقولة التوحيد، فلا ولاية لأحد غير اﷲ على أحد إلاّ في امتداد ولاية اﷲ، ولا طاعة على الناس لأحد غير اﷲ تعالى إلاّ في امتداد طاعة اﷲ.